سياسة الاعتقالات لدى النظام السوري عام 2014

مقدمة

تستمر الأجهزة الأمنية والميليشات الموالية للنظام السوري بعمليات الخطف والاعتقال المستمر إلى جانب عمليات القتل اليومي، ونظراً لارتفاع أعداد الضحايا اليومي إثر عمليات القصف بالقنابل البرميلية والصواريخ وقذائف الهاون، إضافة إلى أخبار المعارك والاشتباكات اليومية، فإن ذلك كله يكاد يطغى على ممارسات منهجية يقوم بها النظام السوري تسير بوتيرة شبه ثابتة تشمل خطف واعتقال المواطنين، ومن ثم إدخالهم في ماكينات التعذيب الوحشية، حيث يخرج يومياً خمسة أشخاص قتلى بسبب ظروف التعذيب كمعدل وسطي بحسب فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

وتقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان بحسب طريقة التوثيق التقديري إجمالي أعداد المعتقلين منذ بدء الثورة السورية بما لايقل عن 215 ألف شخص, تمتلك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم بأكثر من 76 ألفاً منهم، وذلك بسبب الصعوبة الشديدة في الحصول على أسماء وتفاصيل المعتقلين، إضافة إلى ذلك فقد وثّقنا مقتل ما لايقل عن 5047 شخصاً بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز حتى نهاية شهر تموز/2014.

ويتعرض هذا التقرير لثلاثة أنماط من الاعتقال التعسفي زادت وتيرتها لتشكل ظاهرة في هذا العام, هي: الاعتقال بهدف التجنيد الإجباري, اعتقال أفراد وقع النظام معهم تسوية تتعهد بعدم التعرض لهم, اعتقال نشطاء العمل الإغاثي, وأخيرا معتقلي الرأي.

تفاصيل التقرير

تركزت ممارسات الاعتقال لدى الأجهزة الأمنية في عام 2014 في ثلاثة مستويات رئيسة وهي :

أولاً: التجنيد الإجباري:

آثر استخدام النظام السوري مؤسسة الجيش لمواجهة وقتل الشعب، فقد سجّل انشقاق أعداد كبيرة من المجندين والضباط عن الجيش الرسمي، إضافة إلى عزوف الشباب السوريين عن التطوع في الجيش خاصة من المناطق الحاضنة للحراك الثوري, بسبب تورطه في انتهاكات واسعة كوّنت صورة عنه بين فئات واسعة من السوريين كمؤسسة تابعة لشخص الحاكم، عدا عن عدد القتلى الكبير نتيجة القتال مع قوات المعارضة المسلحة, هذا ما أدى إلى تقلص عدد الجيش الرسمي إلى أقل من ربع عدده قبل الثورة السورية، وبسبب سياسات النظام الطائفية وارتكاب ما لايقل عن 47 حادثة تطهير إثني بحسب تقرير سابق للشبكة السورية لحقوق الإنسان, فقد تضاءل التنوع الوطني داخل الجيش لحساب تزايد نسبة المجندين والضباط الذين تعود أصولهم إلى الساحل السوري أو إلى "الطائفة العلوية".

وتقدر أعداد المجندين حالياً في الجيش الرسمي بقرابة 70 ألف مجند، فيما كان العدد الفعلي يتجاوز الـ 320 ألفاً قبل بداية الثورة في سوريا، وهذا مادفع النظام السوري للاعتماد بشكل كبير على الميليشات الشيعية (العراقية, اللبنانية, الإيرانية, الأفغانية) ، كما بينت ذلك الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير موسع حول الميليشات الشيعية في سوريا.

هذا دفع النظام السوري إلى توجيه أوامر صارمة للأجهزة الأمنية بمختلف اختصاصاتها من أجل اعتقال كل من هو في سن الخدمة العسكرية، وبعد ذلك زجهم في الجيش، وهذه الإجراءات شملت المناطق الموالية للنظام والمناطق المعارضة له والخاضعة لسيطرته على حد سواء، وحتى لو كان الشاب المعتقل يمتلك أدلة من الحكومة السورية تسمح له بتأجيل الخدمة العسكرية.

فقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام الأجهزة الأمنية باعتقال ما لايقل عن 5430 مواطناً وإجبارهم على القتال في صفوف الجيش التابع للنظام السوري، وذلك منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تموز/2014، أي أن معدل الاعتقال الأسبوعي يصل إلى 168 مواطناً وذلك كمعدل وسطي.

ثانياً: إعادة اعتقال أشخاص خرجوا بتسوية:

أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً خاصاً تحدث عن خلفيات هذا الموضوع في التسوية التي حصلت مع أحياء حمص القديمة، والتي يمكن تعميمها بشكل تقريبي على جميع المناطق التي قام النظام السوري بإجراء تسويات معها، حيث لاتخلو تلك التسويات من عمليات غدر من قبل النظام السوري أدت إلى إعادة اعتقال ما لايقل عن 1860 شخصاً منذ بداية عام2014 وحتى نهاية شهر تموز من العام، وتركزت بشكل رئيس في محافظتي حمص وريف دمشق.

ثالثاً: نشطاء العمل الإغاثي:

شملت الاعتقالات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية مختلف الاختصاصات والتيارات، ولكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان لاحظت من خلال أرشيف المعتقلين لديها أن نصيب العاملين في المجال الإغاثي كان الأعظم، حيث تجاوزت أعداد المعتقلين العاملين في منظمات الرعاية الإنسانية والإغاثية الذين يتركز عملهم في مراكز إيواء النازحين ومناطق توزيع المساعدات الإنسانية، قرابة الـ 270 شخصاً بينهم 30 امرأة.

رابعاً: معتقلي الرأي:

على الرغم من قيام النظام السوري باعتقال أغلب معتقلي الرأي ومازال حتى اللحظة أغلبهم في السجون بحسب تقرير سابق للشبكة السورية لحقوق الإنسان يرصد أبرز المعتقلين الذين مازالوا قيد الاحتجاز حتى اللحظة، فقد قامت الأجهزة الأمنية بخطف أو اعتقال من تبقى منهم، عبر عمليات استدراج عن طريق مخبرين ونصب كمائن لهم، واتبع النظام السوري هذه السياسة بشكل كثيف في عام 2014 حيث يهدف من وراء ذلك إلى عدم إثارة أي ضجة إعلامية أو حقوقية على خليفة الاعتقالات الواسعة، ويبدو أنه قد نجح إلى حد بعيد في ذلك، فقد وثقنا في سجلاتنا الخاصة بالمعتقلين ما لايقل عن 47 حالة اعتقال لمعتقلي رأي منذ بداية عام 2014 وحتى نهاية شهر تموز/2014.

الخاتمة

كما أصبح معروفاً لدى جميع الدول، فإن النظام السوري يقوم ومنذ ثلاث سنوات باحتجاز المعتقلين لديه كرهينة، ومن الممكن أن يستخدمهم كورقة في عملية التفاوض، يشجعه في ذلك الصمت شبه المطبق من قبل المجتمع الدولي بالمطالبة في إطلاق سراح كافة المعتقلين السلميين أو على الأقل الكشف عن مصيرهم، ويتحجج المجتمع الدولي دوماً بالفيتو الروسي الصيني في مجلس الأمن، وفي ظل ذلك العجز الدولي الصارخ يمضي النظام السوري مستمراً في حملات اعتقال عنيفة وممنهجة حيث تقوم الأجهزة الأمنية حالياً بعمليات مسح شاملة لجمع المباني الواقعة في منطقة معينة، ومن ثم الانتقال إلى منطقة أخرى وهكذا لتشمل حملات الاعتقال كافة المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان